الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

مذكـرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيـل شهادة الماستـر

من إعداد الطالبين:

أم الغيث عبد الغاني

لداد محمـد

تحت عنوان:

دور الاستثمــار الأجنبي المباشر في تحقيـق التنمية الاقتصادية في الجزائر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة مـن :

د يحياوي فاطمة	(أستاذ محاضر – ب– جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
د لعريفي عــودة	(أستاذ محاضر – ب– جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
د راشدي فطيمة	(أستاذ محاضر – ب– جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

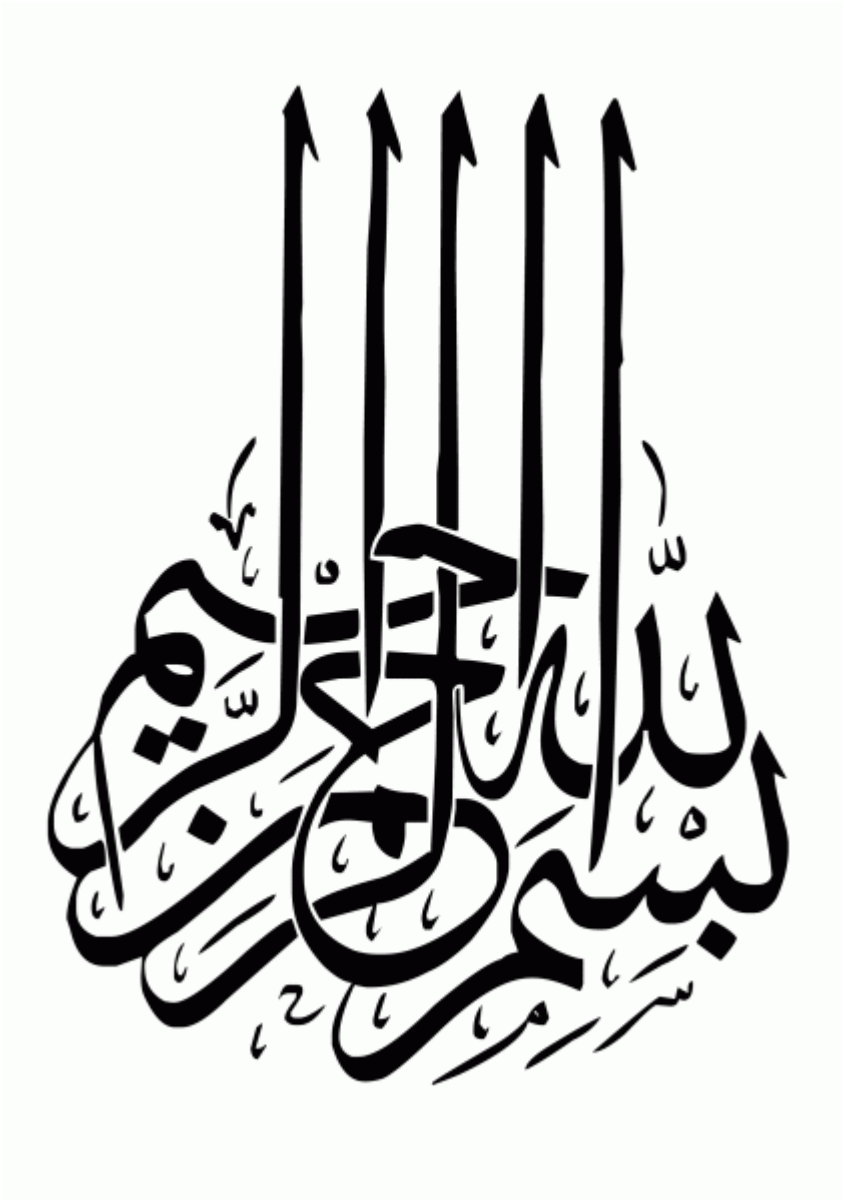
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي وساعدني،

أمي الحبيبة الغالية على قلبي التي ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا

في سبيل إسعادي على الدوام،

أبي العزيز الحنون صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة

الذي لم يبخل عليّ طيلة حياته،

إلى إخوتي وجميع أصدقائي من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون،

أهديهم ثمرة جهدي المتمثلة في هذا البحث المتواضع

عبد الغاني

إهداء

إلى أحلى هدية في الحياة وأنقى إنسانين على وجه الأرض. إلي منبع الحنان والاطمئنان،

أجود الوجود " أمي" أبقاها الله حفضها وصونها

إلى العظيم الطيب الذي أفتخر دائما بأنني ابنه ...إلى من حصد الأشواك عن دربي

ليمهد لي طريق العلم "أبي" العزيز حفظه الله وأطال في عمره

إلى إخوتي وأخواتي وفقهم الله في حياتهم وحفظهم لي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات زملائي وفقهم الله

إلى ينابيع العلم والمعرفة أساتذتي الكرام

أهديهم هذا العمل المتواضع

محمد

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي فالحمد لله حمدا كثيرا،

نتقدم بخالص الشكر والتقدير عرفانا لكل من ساهم في إنارة دربنا بشموع العلم المضيئة

الأستاذة المشرفة الدكتورة لعريفي عودة التي كانت بعد الله –عز وجل– المعين الأول على

إتمامنا هذه الدراسة فلها كل التقدير والامتنان.

ونتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم على مناقشة المذكرة فلهم كل الثناء على

ذلك:

الدكتورة يحياوي فاطمة "رئيسا"

الدكتورة راشدي فاطمة "مناقشا"

الملخص:

من خلال هذا البحث تطرقنا إلى مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الدول المضيفة والمستثمرة وكذلك إلى واقعه في الجزائر وما تبع ذلك من تطورات في السياسة الضريبية للضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب كل هذه المجهودات التي تقوم بها الجزائر من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشى واقتصاد السوق من خلال إعطاء ديناميكية جديدة للقطاع الخاص وإعادة النظر في أساليب وأنماط الإنتاج وتعميق الإصلاحات المنظومة التشريعية والقانونية ثم عرجنا على أهم العراقيل التي يواجهها المستثمرين الأجانب وكذلك العوامل المؤثرة على جلب، ثم تطرقنا أيضا إلى مفهوم التنمية الإقتصادية حيث قمنا بدراسة تحليلية لحالة الجزائر ومعرفة مدى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك عجلة النمو وبناء على ذلك خرجنا بمجموعة من الاقتراحات التي قد تساهم في تحسين وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار، الاستثمار الأجنبي ، التنمية الاقتصادية، النمو، المباشر، الجزائر.

Abstract

Through this research, we have touched on the concept of foreign direct investment and its implications for the host and investing countries As well as its reality in Algeria and the subsequent developments in the tax policy of the guarantees provided to foreign investors. All these efforts made by Algeria in order to adapt its economy in line with the market economy by giving a new dynamism to the private sector, reconsidering the methods and patterns of production and deepening the reforms of the legislative and legal system. Then we looked at the most important obstacles that foreign investors face, as well as the factors influencing their attraction, then we also touched on the concept of economic development, where we did an analytical study of the case of Algeria and knowing the extent of foreign direct investment in moving the wheel of growth, and accordingly we came out with a set of suggestions that may contribute to improving and increasing Foreign direct investment inflows to Algeria.

key words:

Investment, foreign investment, economic development, growth, direct, Algeria.

فهـــرس المحتويـــات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
ملخص	
مقدمة	أ —هـ
الفصل الأول: الإطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية	
تمهيد:	2
المبحث الأول : الإستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الثاني: دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر وتطوراته	10
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية	13
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	13
المطلب الثاني: عناصر وأهداف التنمية الإقتصادية	17
المطلب الثالث: نظريات ومستلزمات التنمية الإقتصادية	20
المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية	31
المطلب الأول: مساهمة الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية	31
المطلب الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا	32
المطلب الثالث: استثمارات الأجنبية وزيادة الإستهلاك	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر	

تمهيد	36
المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر	37
المطلب الأول: الإطار التشريعي والسياسة المتعلقة بالاستثمار في الدولة الجزائرية	37
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر	42
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر وأهم معوقاته	50
المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000\2021	50
المطلب الثاني: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	51
خلاصة الفصل	56
خاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	63

قائمـــة الجـــداول

قائمة الجــداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	43
(2-2)	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)	45
(2-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	56
(2-4)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	47
(2-5)	تطور نسب التشغيل حسب القطاعات (2001-2018)	48
(2-6)	يمثل الجدول تطورات معدلات نمو الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإقتصادي في الجزائر	50

المقـــدمـــــة

المقدمة العامة:

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الظروف الراهنة بالنسبة للمعنيين بالتنمية الإقتصادية والتعامل التجاري بين الهيئات الحكومية والمؤسسات القطاع الخاص فضلا عن العاملين في مجال البحث الإقتصادي.

حيث أصبحت هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في السياسة الإستثمارية ومدى ملائمتها للتطورات العالمية المعاصرة.

إذ الآن الحديث عن الإقتصاد عالمي حر تجري فيه العلاقات الإقتصادية دون النظر بعين الإعتبار للحدود السياسية للدولة وتتمثل فيه الإستثمارات والسلع والأموال بحرية كبيرة وعلى نطاق واسع ومنظم، وأصبح من المسلم بها أن الشركات متعددة الجنسيات صارت تمثل أحد الركائز للنظام العالمي الجديد التي تلعب دور رئيسي في ربط إقتصاديات الدول المختلفة بسبب تنوع أنشطتها الإقتصادية وإنتشار فروعها واستثماراتها الخارجية بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية الدولية التي أصبحت تلعب دورا مهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فكل هذه المتغيرات العالمية الراهنة لها تأثير على السياسة الاستثمارية المنتهجة في كل الدول وخاصة الدول النامية التي تواجه عدة تحديات تنموية إقتصادية وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف وبالتالي تحاول أن تلتحق بركب الدول الصناعية المتقدمة الآن إلى أن المشكلة الرئيسية التي تعيقها عن تحقيق أهدافها تتمثل في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

والجزائر من بين هذه الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التقدم الإقتصادي في حدود إمكانيتها الإقتصادية ومهاراتها الفنية حيث تعمل على تهيئة مناخها الإستثماري والمتمثل في منح تسهيلات ومزايا وضمانات متعددة لجلب الإستثمارات إليها، لتشارك في عملية التنمية والحد من الإقتراض من الخارج وما يحمله المصاحبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار الإصلاحات الاقتصادية

والإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل تحفيز رؤوس الأموال دوليا ومحليا، ولابد أن تأخذ بالحسبان بيئة الاستثمار العالمية السائدة فيها في ظل تنافس الدول على جذب وتحفيز الاستثمار.

الاشكالية الرئيسية:

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح السؤال التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

يمكن طرح عدد من الأسئلة التالية:

-ما المقصود بالاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا وماهي الأشكال؟ وماهي محددات استقطابه؟.

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

-ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

يمكن طرح الفرضيات التالية للإجابة على الأسئلة المطروحة:

-يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المحددات.

-تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر جذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

-الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح للبلد المضيف من تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى الاقتصادي.

أهداف الدراسة: تتمثل الأهداف في:

-بصورة التفسيرات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-التعرف على واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسات إحصائية.

-تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال سياسة التحفيز هي الاستثمارات لمنافسة باقي الدول في اجتذاب رؤوس أموال الأجنبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إدراك أن الاستثمار الأجنبي يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من فترة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدول المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية واكسابها مهارات وتحسين الأداء الاقتصادي.

أسباب إختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحريك عجلة التنمية في الجزائر.

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش تحولات اقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق.

-ارتقاء وازدهار الدول خاصة الدول النامية التي تؤثر إيجابيا على اقتصادها.

حدود الدراسة:

يمكن إبرازها في إطارين:

الإطار المكاني: ومنه تكون الدراسة على مستوى الجزائر.

الإطار الزماني: خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021.

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا على منهج وصفي تحليلي لمعالجة موضوع البحث.

دراسات سابقة:

-مطاي علي: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016/2015 التي تطرق الباحث من خلالها إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر.

-اللبي عبد القادر وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري، شهادة الماستر في علوم التسيير وعلوم اقتصادية وتجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2021/2020 والتي تطرق الباحث من خلالها إلى موارد الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

-بتيخ بشرى، طوماش ياسمين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، 2019/2018 والتي تطرق من خلالها الباحث إلى دراسة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

صعوبات الدراسة:

-تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة.

-تضارب في الإحصائيات.

استعراض الخطة المتبعة في الدراسة:

الفصل الأول: تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار ومختلف أنواعه وأشكاله ودوافعه أما المبحث الثاني كان حول ماهية التنمية الاقتصادية والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وقد قسمناه إلى مبحثين، حيث المبحث الأول تناولنا فيه الأطر التشريعية المنظمة لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومختلف الإحصائيات حول الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، أما المبحث الثاني فكان عن طريق دراسة تطور معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر وتطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر ومعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تواجه الدول النامية بشكل عام عدة تحديات لتنمية نفسها اقتصاديا واجتماعيا، خاصة عندما تكون بصدد التخطيط وتطبيق استراتيجيات تنموية وفق قدراتها الذاتية تخرجها من مشاكل التخلف الاقتصادي والإجتماعي والتكنولوجي والثقافي وغيره، وللمضي قدما والإلتحاق بركب الدول المتقدمة في تلك المجالات، كان عليها تخطي مشاكل كثيرة يمكن تحقيق الاستراتيجيات المتبعة فيها تستهدف أغلبها إلى جذب الاستمارات الأجنبية المباشرة.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى بعض المفاهيم الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية ومساهمة الإستثمار في تمويل التنمية الإقتصادية، بحيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول : الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني : التنمية الإقتصادية.

المبحث الثالث: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول : الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار جوهرا لعملية التنمية الإقتصادية وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالإقتصاد وباقي المجالات الاخرى فأصبح موضوعا تحتل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسات الإقتصادية، وغيرها من التخصصات ولهذا فإن أساليب تحقيق الإستثمار تختلف من دولة إلى أخرى.

المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر:

لا يمكن ضبط مفهوم الإستثمار إلا من خلال تعريف جنسية المستثمر مع ذكر هذا الأخير في التنمية الاقتصادية.

أولا : مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر:

تعريف الإستثمار:

لغة: هو لفظ مأخوذ من الثمر، وهو حمل الشجر، وأثمر الشجر، خرج ثمره، والمثمر الذي فيه ثمر على ولد الثمرة، لأن الثمر ما أنتجه الشجر والولد ينتجه الأب، والثمر أنواع المال والثمر، وثمر ما له نماه، يقال: ثمر الله مالك أي كثرة وأكثر الرجل، أكثر ماله، والفقهاء يستعملون هذا المعنى أيضا والإستثمار استفعال أي طلب الثمر على ذلك فإن استثمار المال يقصد به طلب الثمر من أصل المال"[1].

وأن كلمة الإستثمار من المصطلحات الإقتصادية العالمية ومعناها في علم الاقتصاد يقصد به أي زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع تأخذ شكل إقامة المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها أن تعد تكثيرا للرصيد الاقتصادي للمجتمع، والاستثمار الأجنبي بصفة عامة من وجهة نظر الكثير من الباحثين الاقتصادين.

[1]– سلمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 22.

وهو توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات يحتفظ بها للمحافظة على المال أو تنمية سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة[1].

– الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية التي تلقى إهتماما خاصا لدى كل الفاعلين الاقتصادين، لكونه أضحى من الوسائل الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما يعتبر وسيلة لتخفيف من البطالة وتحقيق الرفاهية والازدهار في الدول النامية والمتقدمة على سواء، وزاد اهتمام به في العصر عمولة الوصول إلى سوق عالمي واحد دون حواجز أو قيود جمركية أو إدارية[2].

الاستثمار من المفاهيم التي يصعب وضع تعريفا محددا لها بحيث يتفق عليه الجميع، فنظرة الأفراد إلى عملية الاستثمار وتطبيقه تختلف بإختلاف ظروفهم والمهن الذي يمثلونها والأغراض التي يسعون في تحقيقها من وراء الاستثمار وغير ذلك من العوامل التي تجعل من الصعب وضع تعريف واحد محدد لمفهوم الاستثمار بحيث يلتمس من جهات النظر المختلفة، فالمصنع مثلا ينظر إلى عملية الاستثمار نظرة مختلفة تماما عن نظرة التاجر وهذه الأخير تختلف عن مثليها بالنسبة للأفراد العادين.

وبصفة عامة يمكن تعريف الاستثمار أنه توظيف أو استخدام لرأس المال ومن الناحية الاقتصادية، فإن الاستثمار ينطوي على توجيه المدخرات أو الثروة المجمعة إلى إستخدامات المنتجة التي يمكن أن تسدد حاجة اقتصادية و تنتج عائد[3].

[1]– أشرف السيد أحمد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013 ، ص17

[2]– دواح بالقاسم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة دكتورة علوم اقتصادية، جامعة الجزائر2009،3- 2010،ص 27.

[3]– جمال منصور، الاستثمار الأجنبي المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، 2014-2013، ص 38،39.

ويعرف أيضا الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكية أجنبية، تؤول لفرد أجنبي الشركة غير وطنية فهو استثمار أجنبي مباشر وتختلف أنواعه ومادته حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المساهمة إستثمار مال المؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك للإنشاء فرع في الخارج، والرفع من رأس مال هذا الأخير[1].

ولقد وردت عدة تعاريف لمنظمات وهيئات دولية وباحثين اقتصاديون نورد أهمها فيما يلي: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استثمارات تشمل علاقة طويلة الأجل وتعكس المصلحة الدائمة على كيان مقيم في أحد الاقتصاديات. المستثمر الأجنبي المباشر أو المشروع الأم.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من الاستثمارات الذي يحدث حينما يقوم به مستثمر في بلد الأم بالامتلاك أصل موجود في البلد مستقل، مع وجود نية لديه في إدارة ذلك الأصل وهذ يعني رأس مال للتصدير وذلك يختلف عن تدفق في رأس مال للتمويل والإقراض، وما يسمى باستثمار في حوافظ الأوراق المالية الغير المباشرة.[3]

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل نمو الاقتصادي من الناحية وفي كميته وكيفيته هذا النمو من ناحية أخرى أي أن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي تكون لها التأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالإستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية ومن العرض السابق يتضح لنا

[1]-دواح بلقاسم، مرجع سابق، ص30

[2]-حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، جامعة بغداد، سنة 2006. ص21

[3]-سليمان عمر الهادي، مرجع سابق، ص23.

أهمية مدى الاستثمار في الحياة الاقتصادية للمجتمع، وسوف نذكر بعض العناصر التي تعطي لنا هذا المؤشر ومنها.[1]

1-مساهمة الإستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك أن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تحطيم هذه الموارد تعظيم درجة المنفعة التي تنجم على الموارد المتاحة.

2-مساهمة الإستثمار في إحدى التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

3-مساهمة الإستثمار في مكافحة البطالة من خلال إستخدام العديد من الأيدي العاملة.

4-مساهمة الإستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طرق أو إقامة جسر أو حديقة وغيرها من الأعمال المصاحبة.

5-مساهمة الإستثمار في توفير الإنتاج المميز المعد للتصدير الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا، وهذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية.

6-مساهمة الإستثمار من الأمن الإقتصادي للمجتمع، وهذا الأمر يرتبط بتأمين إحتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الإستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية" وتنهي التبعية للمجتمع، كما يساهم الإستثمار أيضا في إستخدام الموارد المحلية كمواد الخام والموارد الطبيعية.

7-مساهمة الإستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على مشروع من ضرائب الحكومة لكي تقوم الأخير بصرفها بإستخدام هذه الموارد ووفقا لمقتضيات المصلحة العامة.

[1]-خالد حسن أحمد لطفي، مفهوم الأمن القانوني ودوره في تشجيع وتنمية الاستثمار الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، سنة 2022، ص72-ص73.

8-مساهمة الإستثمار في تنفيذ السياسة الإقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسية.

المطلب الثاني: دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

1-دوافع البلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر.

هناك العديد من الدوافع التي تشجع الدول المضيفة للإستثمار على قبوله، بل السعي للإجتذابه من خلال قوانين البيئية والإستثمارية الملائمة ومن هذه الدوافع ما يأتي:[1]

*الإستفادة من التطوير التكنولوجي المتقدم وفن الإدارة الحديثة التي تمتاز بها الدول المتطورة مع توزيع الخبرات الإدارية.

*إن جلب رؤوس الأموال الاجنبية للإستثمار بالدولة النامية يمكن أن يساعد في القضاء أو التقليل من البطالة، وذلك عند تشغيل جزء كبير من الأيدي العاملة في المشاريع التي يتم إنشاؤها.

*بالإستثمار سعي الدول المضيفة إلى زيادة مستوى الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للبلد المستثمر فيها، لا سيما عند تصدير المنتجات من قبل المشروعات المعنية إلى الخارج كما هو الحال في جمهورية تونس التي تفرض على المستثمرين الأجانب منع بيع إنتاج أغلب المشروعات في داخل البلاد.

*التقليل أو التخفيض من حجم الواردات، من أجل تشجيع الإنتاج المحلي، وسد حاجة السوق المجلبة منه بدلا عن السلع المستوردة.

*يمكن أن يؤدي الإستثمار إلى تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى إستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

[1]-منصور الزيف، تشجيع الاستثمار وأثاره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2012، ص30.

2-دوافع القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر:

حيث تتمثل دوافع القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[1]

2-1 الدوافع الإقتصادية:

يهدف المستثمر الأجنبي من خلال أنماط مشاريع الإستثمار إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية وتحقيق أكبر الفوائد والأرباح، وهذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد في الدول التي تمتلك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية بغية التوسع والزيادة في أسواق التصديرية.

2-2 الدوافع السياسية:

يكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة أو لتتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية بغية التوسع و زيادة النفوذ و السيطرة أكثر على هذه الدول.

كما أنه من بين الدوافع لقيام الاستثمارات الأجنبية هو تفادي المخاطر المختلفة (المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالتدهور النقدي).

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الإستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل المؤثرة، لذلك كان الاستثمار كثير من التقلبات وغير مستقر وتفسير هذه التقلبات والتغيرات يعد بالغ الأهمية في التحليل الإقتصادي، ومن محددات الإستثمار بشكل عام هي كالآتي:

أ-الإستثمار وسعر الفائدة (أسعار خدمات رأس المال)

[1]-عبدالله بن صفي الدين، انعكاسات الأزمة العالمية 2008 على الاستثمار الأجنبي المباشر والوطن العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2013-2014، ص73.

تتحقق الكثير من المشاريع الإستثمارية عن طريق الإقتراض ويعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عن نفقة إقتراض النقود، وذلك فإنه يمكن أن تتوقع مقدار الإستثمار الذي يكون مربحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين أن يناسب عكسيا مع سعر الفائدة.

بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا على مستوى الإستثمار ولكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على إقرار الإستثمار بل هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الإستثماري بصورة مربحة وتأثير سعر الفائدة هنا إنما يكون خلف ستار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار القرار الإستثماري.[1]

ب-تكاليف الإنتاج والتسويق:

يمثل إنخفاض التكاليف الإنتاج عامل مهم لشركات للقيام الإستثمار المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الإستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك من تخفيض تكاليف الإنتاج.

ويمثل التسويق دورا هاما في الإستثمار الدولي بصفة عامة إذا يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم طلب منتجاتها حيث تمتلك الشركات إمكانيات تسويقية عالمية ومتطورة وبشكل الذي يمكنها من القدرة على تميز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية وتنويع منتجاتها.[2]

التقدم العلمي والتكنولوجي:

يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي إلى تقليل تكاليف الإنتاج وهذا ما يزيد من ربحية الإستثمار ويزيد من حجم الإستثمار.[3]

[1]-منصوري الزين، تشجيع الاستثمار، مرجع سابق، ص25.

[2]-عبد الله بن صفي الدين، انعكاسات الازمة العالمية 2008 مرجع سبق ذكره ص97.

[3]-خالد حسن لطفي، مفهوم الامن الوطني ، مرجع سابق، ص103.

المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر وتطوراته

تتباين أشكال الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعا للأمية النسبية والخصائص الميمزة لكل شكل من أشكال الإستثمار.

أولا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

عند تتبع تدفق الإستثمارات الأجنبية في العالم اليوم نجد أنها لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية فالإستثمارات الأجنبية تدفق مع وجود الفرص الجذابة والمناخ المشجع على تدفقاتها خاصة مم يتعلق بالاستقرار السياسي وتكون في الجزائر الأكثر منها أموال الخاصة وكل ما يهم هو مدى جاذبية فرص الإستثمار ذلك أن الأموال ستذهب حيث توجد فرص جيدة ويتخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة .صور ابرزها:

1-مشروعات ملكيتها مشتركة: (الإستثمار المشترك)

وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي تحدد وفقا لإتفاق الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتمتلك الأجانب حيث تنص قوانين كثيرة عن الدول التي تقام فيها المشروع المشترك على ألا تتجاوز نسبة المستثمر 49% من رأس مال المشروع وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب سهم من مشروعات الإقتصاد المحلي.[1]

2-الإستثمارت الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هي إستثمارات التي يملك فيها المستثمر الأجنبي فرعا للإنتاج أو التسويق أو نوعا من أنواع الأنشطة الإنتاجية أو الخدماتية في الدول المضيفة.[2]

[1]-ماجد أحمد عطاء الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص102.

[2]-محمد البركة، تقسيم أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجزائر، جامعة الجزائر، سنة 2013-2014، ص8.

3-الإستثمارات في المناطق الحرة:

مساحة معينة من أرض الدولة نتمارس بداخلها مختلف الأنشطة الإقتصادية باستيراد كافة أنواع البضائع الأجنبية ما عدا الممنوعة قانونيا ولا تطبق عليها أحكام القانون والأنظمة المتعلقة بالجمارك والإستيراد أو التصدير كليا او جزئيا إنما تخزن لقوانين خاصة.[1]

4-الشركات المتعددة الجنسيات:

تعتبر هذه الشركات أهم أشكال هذا الإستثمار الأجنبي والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعا متعددة تمتد على عدة دول مختلفة وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه بالإضافة إلى تفوقها التكنولوجي والانتماء إلى الدول المتقدمة صناعيا وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.[2]

ثانيا مراحل تطور التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

يعد هذا الإستثمار الأجنبي فإن دراستنا ستصب على النوع الأول أي الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فتره السبعينات إلى الألفينيات كدراسة تقييمية لواقع هذا الإستثمار في بلاد عرف تغيير استراتيجية تنموية من الإقتصاد .[3]

المرحلة الأولى 1970.....1994

إن جاذبيه قطاع المحروقات قد زادت خلال الصدمة النفطية لعام 1970 و 1980 ،أين ارتفعت أسعار النفط تبع ذلك منع الشركات الأجنبية من إمتلاك حقول النفط الأمر الذي دفعها في الإستثمار البنية التحتية وسد النقص في الموارد المالية المخصصة لصيانه تجهيزات ومعدات القطاع، رغم ذلك قبول سنه 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في

[1]-محمد القاسم، الإستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، سنة2011، ص20.

[2]-بن سعيد توفيق، مؤهلات وحوافز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماستر كلية العلوم التجارية ولاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، سنة2011-2012، ص12.

[3]-دكتور دريس رشيد، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، مذكرة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2012-2013، ص158.

إطار عقود تقييم الإنتاج، او بعقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سوناطراك وعلى هذا الأساس جهزت عشرية الثمانينيات بنيه غياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ويعود هذا النقص نتيجة تدهور الحالة الإجتماعية والإقتصادية وذلك من خلال البرنامج الطموح الذي وضعته الحكومة في هذا القطاع في مخطط valayd للإستخراج النفط.

المرحلة الثانية: 1994.....2002

إن الجهود المبذولة منذ الفترة التي أعقبت 1994 من أجل تحسين مناخ الأعمال في إطار التكييف الهيكلي ساعدت من فك الإرتباط أو الانسحاب التدريجي للدولة حيث إستهدفت الجهات الوصية لإعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الإقتصادي على أساس الكفاءة والفعالية بالإضافة إلى اعتماد جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين من خلال قانون الإستثمار لسنه 1993 المتمم والمعدل بالأمر 03..01 لسنه 2001، كما أن لبرنامج انتعاش الإقتصادي المعلن سنه 2001، دور في تشجيع الإستثمار واستقطاب رأس المال الوطني والمحلي وبالتالي ظهور القطاع الخاص الامر الذي أدى الى ارتفاع إستثمارات الأجنبي المباشرة[1].

المرحلة الثالثة: 2002....2019

في إطار الجمع بين ثنائية تحسين بيئة الأعمال وتطوير مناخ الإستثمار من جهة وحماية الإقتصاد الوطني من جهة أخرى، قامت الجزائر بفرض الصيغة الثنائية (المشتركة) الإستثمارات الأجنبية، وذلك عن طريق إشتراط العمل وفي القاعدة الإستثمارية 49%-51% والتي تفرض المشاركة طرف الجزائر بحد أدنى يبلغ 51% وهذا منذ عام 2009 وحسب، دراسة الباحثين الإقتصاديين إن تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر الواردة للجزائر شاهدت مع بداية فتره (2000 -2019) ارتفاع نسبه 297.4% حيث إنقلبت من 0.28 مليار دولار عام 2000 إلى 1.13

[1]- دريس رشيد، الإستثمار المباشر، مرجع سابق ذكره، ص 159.

مليار دولار، حيث تزامن هذا الارتفاع في صدور القانون 01-03 وما تضمنه من إجراءات تحفيزيه وضمانات مقدمه للمستثمرين الأجانب والمحليين[1].

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

إن التنمية الإقتصادية تعني تقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل وإن الدول المتقدمة إقتصاديا هي التي حققت الكثير في هذا الإتجاه بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها بالدول النامية إقتصاديا، كما أن التنمية الإقتصادية لا تنطوي فقط على متغيرات إقتصادية معينة لكنها تتضمن أيضا تغيرات هامة في المجالات الإجتماعية والهيكلية والتنظيمية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

أصبحت التنمية الإقتصادية مسألة إقتصادية اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزاً في الأمور العالمية منذ عام 1945 بعد أن كانت التنمية تحظى باهتمام ضئيل من جانب علماء الإقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية وهي تلقى اهتماماً ملحوظاً في مختلف المستويات العالمية منها الإقليمية أو المحلية وهي متداولة بين الإقتصاديين ومتخذي القرار وغيرهم من المهتمين بشؤون الإقتصاد والتنمية في مختلف المحافل والمناسبات ذات العلاقة.

أولا: مفهوم التنمية الإقتصادية:

لقد شاعت كلمة التنمية Development غداة الحرب العالمية الثانية، إشارة إلى مشكلات الدول التي أخذت تستقل تباعاً والتي كانت تهدف إلى تحسين أحوالها. وما يسمى نظرية التنمية ليس إلا مجموعة كتابات غير متكاملة كتبها عادة مؤلفون غربيون صرفوا بعض وقتهم وجهدهم ليكتشفوا للشعوب النامية طريق الفلاح وطريق محاكاة الغرب الرأسمالي في أقصر وقت لسد الفجوة

[1]- أسماء سي علي، واخرون القاعدة الإستثمارية 49%-51% ودورها في تعطيل الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حلال الفترة (2000-2019) جامعة شلف، الجزائر، 2021/01/21، ص 203.

بين الدول التي إكتملت تنميتها، وتلك التي مازالت دون تنمية، ومع ذلك لم يستقر القوم على مصطلح واحد بمجرد من النعوت فسرعان ما ظهر لفظ النمو، ثم النمو الإقتصادي. وظهرت التنمية الإقتصادية وهي تهتم بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه، وزيادة ما بينها من روابط وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي[1]. وهناك بعض التعريفات التنمية الإقتصادية وهي أنها مجموعة من الإجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الإقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[2].

ويمكن تعريف التنمية الإقتصادية على أنها تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية وحرية الإبداع والإعتماد على الذات وتحديد المسؤولية[3].

ويقصد بالتنمية الإقتصادية هي تحريك وتنشيط الإقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الإقتصادية مع ضرورة إستخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإستثمار وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، فالأول يعني زيادة في نسبة الدخل الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن، أما التنمية الإقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد.[4]

ويتضمن أيضا مفهوم التنمية الإقتصادية جانب النمو الكلي وإجزاء مجموعة التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات وهذا ما يراه البعض الآخر من الفقهاء الذين يرون بأنها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويعرفها البعض بأنها عملية التي يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي وهي عملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد

[1]- صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 1433هـ-2013م، ص16.

[2]- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013ء ص 82

[3]- اشواق بن قدور ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص65.

[4]- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،1436هـ-2015م، ص33.

من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة[1].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن التنمية الإقتصادية وهي تغيير جذري يكمن في الجهد المبذول من جميع مكونات المجتمع من أجل النهوض بمختلف ميادين حياة الإنسان ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والبطالة مع الزيادة التراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وتحقيق قدر ممكن من العدالة الإجتماعية.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية:

تتمثل أهمية التنمية الإقتصادية في:

1-تحسين معيشة المواطن:

تكمن أهمية التنمية الإقتصادية في تأثيرها المباشر على المواطنين خصوصا في مستوى معيشة الذي يعيشه الأفراد فكلما زادت التنمية الإقتصادية وتحسنت يتحسن الوضع المعيشي للأفراد نتيجة زيادة الدخل الحقيقي لهم و الذي يحصلون عليه من أعمالهم التي يقومون بها.

2-توفير فرص عمل للمواطنين:

من خلال التطور والنمو الاقتصادي يحصل الأفراد الذين يعيشون في المجتمع على أكبر قدر ممكن من فرص العمل و التي بدورها تساعد الأفراد على العيش بكرامة وتأمن لهم كل المستلزمات التي يحتاجون إليها من مستلزمات مادية وتأمين صحي وضمان اجتماعي وغيرها مما يؤدي إلى ضعف حالات السرقة والنصب والإحتيال وبناء عليه يصبح لدينا أمن إجتماعي.

[1]- بن يطو محمد، الإستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الأغواط، ص 214.

3-توفير السلع والخدمات:

وذلك بزيادة المشاريع الإستثمارية الصناعية والإنتاجية والخدماتية فإنه يصبح لدى الأفراد إشباع لجميع الحاجات المطلوبة وبناء عليها تتحسن أوضاع المعيشة الخاصة بهم وكذلك يتحسن المستوى الصحي والإجتماعي بشكل عام.

4-تقليل الفوارق والطبقات الإجتماعية:

تعمل الدول على تقديم جميع الخدمات بأسعار مناسبة مما يؤدي إلى التوازن بين الطبقات الإجتماعية وتقليل الفوارق الإجتماعية.

5-موازنة ميزان المدفوعات:

إن نسبة الموارد والمنتجات التي يتم تصديرها لخارج بلاد سوف تزيد نسبة الصادرات وبالتالي يتوازن ميزان المدفوعات.

6-تحقيق الأمن القومي:

وذلك بتحقيق جميع مستويات التوازن الاجتماعي وتوفير كل ما يحتاج إليه الأفراد للعيش بكرامة حيث يبتعد الأفراد عن جميع حالات السرقة والنصب مما يؤدي إلى تحقيق الأمن القومي والاستقرار وكذلك الوصول مراحل ارتقاء المجتمع.

7-زيادة الدخل القومي:

تساهم زيادة الدخل القومي في تحسين معيشة الفرد ودعم قطاع التجارة والصناعة لمعالجة ضعف الإقتصاد المحلي[1].

ثالثا: متطلبات التنمية الإقتصادية:

تتمثل متطلبات التنمية الاقتصادية في:

[1]- سهيلة فريد النباتي، التنمية الإقتصادية دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص62.

1.التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة: وهو عبارة عن تحديد أهداف معينة مع وضع أساليب وتنظيمات وإجراءات حول توفير البيانات والمعلومات اللازمة.

2.الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة: وذلك عن طريق الزيادة في الإنتاج والاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق الكفاءة والجودة.

3.توفير الموارد البشرية المتخصصة: وهي إدارة حركات الموظفين سواء من داخل كتعيين أو ترقية، أو من خارج مثل الإحالة إلى التقاعد.

4.وضع سياسات الإقتصادية الملائمة: وهو الإطار القانوني الفعال والبنية التحتية ومختلف التقنيات الملائمة التي يمكن تكييفها في حل المشاكل الإقتصادية.

5.توفير الأمن والإستقرار: يعتبر مطلبا مهما لتوفير بيئة جاذبة الإستثمارات وتوفير قوانين وتشريعات واضحة.

6.نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع: وذلك عن طريق وعي المواطن وإدراكه لأهمية التنمية الإقتصادية ويعتبر عنصرا فعالاً[1].

المطلب الثاني: عناصر وأهداف التنمية الإقتصادية

أولا: عناصر التنمية الإقتصادية

تتمثل في:

1-خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغييرات متعددة في المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية في المجتمع فمن الناحية السياسية فتتطلب التنمية قيام السلطة السياسية النابعة من الفئات الإجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الإقتصادية. أما من الناحية الإجتماعية والثقافية فتتطلب التنمية الإقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام

[1]- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص27.

التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الإقتصادية وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الإستثمار.

2- التصنيع: يعتبر التصنيع عنصرا أساسيا لعملية التنمية الإقتصادية ومظهرا من مظاهر قوة الدولة وعظمتها ومجالا لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لإستثمار الموارد الوطنية وأداة لمنع إستغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى كما يؤدي التصنيع إلى توزيع الإقتصاد الوطني في الدول النامية.

3-رفع المستوى الإستثماري (التراكم الإستثماري): تقتضي التنمية الإقتصادية توافر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد من أجل رفع مستوى الإستثمار بالبلدان النامية وخاصة مستوى التصنيع منخفض بها[1].

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:

يمكن حصر أهداف التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

1-رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المعتذر تحقيق ضروريات المادية للحياة من مأكل، ملبس، مسكن وغيره، وتحقيق مستوى ملائم للصحة، والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق، وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات التنمية الإقتصادية، ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معاني[2].

[1]- نشاد عز الدين، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجيستر في علوم تسيير، جامعة خميس مليانة، 2000-2014, ص30.

[2]- كامل البكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص71.

2- زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الإقتصادية في الدول المتخلفة، والغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الإقتصادية إنما هو فقرها وإنخفاض مستوى معيشة أهلها، وإذا قل عدد الأفراد أو الأسر الذين يعيشون تحت حد الفقر أو قلت نسبتهم من إجمالي السكان، وهذا يتضمن حدوث زيادة في الدخول المطلقة لبعض أفراد الطبقة الفقيرة بحيث ترتفع دخولهم من مستوى أقل من حد الفقر إلى مستوى أعلى من حد الفقر، والدخل الذي نقصده هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي[1].

3-تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

تهتم التنمية الإقتصادية بتحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول في تلك البلاد يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع وهذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى إحداث إضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس المال المجتمع[2].

4-تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

يدور هذا الهدف حول تعديل التركيب النسبي للإقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، ففي الدول النامية يغلب قطاع الزراعة على البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي وإن سيطرتها على اقتصاديات الدول النامية يشكل خطراً جسيماً نتيجة التقلبات

[1]- عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 19.

[2]- العربي فاروق، النمو والتنمية من المنظورات الكلاسيكية والحديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1441هـ-2020م، ص85.

الإقتصادية في الإنتاج والأسعار، ومن ثم فإن التنمية الإقتصادية لا بد أن تسعى إلى تقليل من سيطرة الزراعة على الإقتصاد القومي وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط القومي نتيجة سيطرة الزراعة عليه أو على الأقل تضمن التخفيف من حدتها وتخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية[1].

المطلب الثالث: نظريات ومستلزمات التنمية الإقتصادية

أولا: نظريات التنمية الاقتصادية نظرية آدم سميث الاقتصادية

عارض سميث تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ويرى أن الأرباح هي أساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي ومن سمات هذه النظرية.[2]

- **القانون الطبيعي**: يعتبر «أدم سميت » كل فرد مسؤولا عن سلوكه وأنه من يحكم على مصالحه وأن كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته وكان سميت ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

- **تقسيم العمل**: يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى آدم سميث حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

- عملية تراكم رأس المال: يعتبر «آدم سميث» التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الإقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الإقتصاد الوطني.

[1]- فرهاد محمد على الأهدن، التنمية الإقتصادية من المنظور الإسلامي، مؤسسة دار التعاون للنشر والتوزيع، القاهرة، ص69.

[2]- أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والإقتصادية في الوطن العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن_عمان،ه1435-2014م ،ص 168.

دوافع الرأسماليين على الاستثمار: وفقاً لأفكار «آدم سميت» فإن تنفيذ الإستثمارات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الإستثمار السائد إضافة إلى أرباح الفعلية المحققة.

عناصر النمو؛ تتمثل عناصر النمو عند «آدم سميث» في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد ذلك على أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الإقتصادية.

عملية النمو: يقول «آدم سميت» أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر بالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

2-نظرية ميل:

ينظر «جون ستيوارت ميل» للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصليين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير منتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذه النظرية.[1]

التحكم في النمو السكاني:

اعتقد «جون ستيوارت ميل» بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الإقتصادية.

معدل التراكم الرأسمالي:

يرى «جون ستيوارت ميل » أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح

[1]- سهيلة فريد النباتي، التنمية الإقتصادية دراسات ومفهوم شامل.(مرجع سابق)، ص14.ص20

والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فإن الرغبة في الإدخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

معدل الربح:

يرى «جون ستيوارت ميل» أن الميل غير محدود في الإقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقض قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وإرتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة ركود.

حالة السكون:

اعتقد «جون ستيوارت ميل» أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

دور الدولة:

كان «جون ستيوارت ميل» من أنصار سياسة الحرية الإقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الإقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

3-نظرية روستو:

قدم «روستو» نموذجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير ومن خصائص هذه النظرية:[1]

[1]- كمال جميل الريضي، الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية، شركات المهندس زياد المناصير ، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 38.

مرحلة الإنطلاق:

تعتبر هذه المرحلة المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة إعتيادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على معوقات المؤسسة والعادات القديمة، وتتراجع قيم وإهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع نحو الحداثة والتجديد، ومن شروط لازمة لمرحلة الإنطلاق نجد:

1-إرتفاع الإستثمار من نحو 5% 10% من الدخل القومي.

2-تطوير بعض القطاعات الرائدة بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الإنطلاق وينظر «روستو» لهذا الشرط باعتباره العمود الفقري في عملية النمو.

مرحلة الإطار الثقافي وإستغلال التوسع:

بمعنى وجود قوة دفع سياسية وإجتماعية ومؤسسية قادرة على إستغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة.

مرحلة الإتجاه نحو النضج:

عرفها «روستو» بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة، ويرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج بحدوث تغيرات ثلاث أساسية وهي:

-تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان إلى العيش في المدن.

-تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.

- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات. **مرحلة الإستهلاك الكبير:**

تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها وإنتشار المركبات وإستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

4-النظرية الكلاسيكية:

سادت النظرية الكلاسيكية منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغير ذلك من الدول، وقد ساعد على انتشار هذه النظرية بشكل واسع أن عدد كبير من أنصار ومؤيدي هذه النظرية هم في الواقع من المسيطرين على أكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم لهما علاقة مباشرة وغير مباشرة بالتنمية الإقتصادية هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمبدأ الأساس في هذه النظرية هو أنه على الحكومات عدم التدخل في الإقتصاد وأن تحرير الأسواق والخصخصة وتشجيع التجارة والتصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة والسريعة للوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة، هذه نظرية تقر بأن التخلف الاقتصادي ما هو إلا نتيجة لعدم إستغلال الموارد الإقتصادية الغير مناسبة التي تفرضها الحكومات خاصة السياسات السعرية والتدخل بشكل غير مبرر في النشاطات الإقتصادية من قبل هذه الحكومات، إن هذا التدخل حسب هذه النظرية ومؤيديها هو السبب الحقيقي في بطء عمليات التنمية الإقتصادية في الدول المتخلفة.[1]

5-النظرية الكينزية:

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات تنمية الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، حيث يرى «كينز» أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية هي:[2]

أ- الطلب الفعال:

فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى «كينز» حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الإستهلاك أو الإستثمار.

[1]- على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 34.

[2]- فارس رشيد البياتي، مفاهيم وإتجاهات إستراتيجية في التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار السواقي العلمية، عمان ، 2015، ص 66.

ب- بالكفاية الحدية لرأس المال:

تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الإستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الإستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

ج- سعر الفائدة:

هو العنصر الثاني المحدد للإستثمار، ويتجدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

د- المضاعف الكينزي:

يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إدارية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الإستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

6- نظرية الدفعة القوية:

يرى «روزنشتاين رودان» أن التنمية تقوم على أساس التصنيع وضرورة تكامل دوال الطلب والعرض.[1] ويبدأ تحليله بافتراض أساسي أن التصنيع ضرورة لا بد منها لكل البلدان المتخلفة، فالتصنيع هو السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخول، ومن ثم تقليل من فجوة التخلف القائمة بينها وبين البلدان المتقدمة، وإن أهم أسباب التي تدعو للتصنيع في رأيه وجود نسبة مرتفعة من العمال الزراعيين المتعطلين جزئيا أو كليا، إلا أن التسليم بحل التصنيع شيء ووصول المشروعات الصناعية إلى حجمها الأمثل شيء آخر، ولا بد من تحقيق الأمر الأخير من امتداد عملية التصنيع على مساحة كبيرة. ومن الممكن أن يتم التصنيع من خلال:

أولا: أن يتخذ التصنيع شكل الاعتماد كليا على الموارد الإقتصادية المحلية دون الإستعانة بالاستثمار الدولي وذلك بهدف الإكتفاء الذاتي، إلا أن ذلك فيه العديد من العيوب وهي:

أ- أنه يتطلب قدر هائل من التمويل المحلي، مما يستلزم الضغط على الاستهلاك بشدة، خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن مستواه منخفض أساسا بشدة.

[1]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص171.

ب- لا يأخذ تقسيم العمل الدولي وفوائده في الإعتبار، فإن إقامة جميع صناعات يتمثل بعداً عن التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية، ومن ثم خسارة إقتصادية لكل من الإقليم أو البلد الذي يستهدف التصنيع للعالم الخارجي.

ج- يوجد فائض من الطاقة الإنتاجية في الصناعات الثقيلة، فإن إنشاء طاقة جديدة في هذه الصناعات في البلدان التي تستهدف التصنيع لا يعد أمرا سليما، بل إنه يتضمن استخداما سيئا وضياعا للموارد الإقتصادية.

ثانيا: أما الأسلوب الثاني فيعتمد على التدفق لرؤوس الأموال بمقادير ضخمة من البلدان المتقدمة سواء عن طريق الإقتراض أو الاستثمار المباشر ويتفادى هذا الأسلوب مشكلة ضغط الاستهلاك المنخفض، ويفتح آفاق للإستفادة من تقسيم العمل الدولي، كما يتيح للبلدان المتقدمة تصريف إنتاجها من الصناعات الثقيلة في البلدان المتخلفة التي تستهدف التصنيع.

7- نظرية النمو المتوازن وغير متوازن:

يرى راجنار نيركس أن النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الإستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الإقتصاديين الذين أيدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للإستثمار في بدء مرحلة تنميتها.

أما بخصوص فكرة النمو غير المتوازن فقد «بلور هيرشمان» معالمها بعدما انتقد أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، وذلك لأن الإستثمار في القطاعات الاستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص

لبعض الصناعات، وليس كلها وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان وحيث أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات.[1]

8- نظرية التبعية الدولية:

ظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا وفي السبعينات بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزايداً وخاصة من مثقفي البلدان النامية.

وتعود جذور هذه النظريات إلى الفكر الماركسي، وتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية

بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والإقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية والبلدان النامية والتي سميت بلدان الأطراف بجملة من العوامل أهمها:

- اعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الإقتصادي إلى المركز.
- الإعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.
- الآلية التي تقلل مستوى الأجور الحقيقية في البلدان النامية دون المستوى المطلوب.

تدهور نسب التبادل التجاري لبلدان النامية.

- جوانب اجتماعية وثقافية الكولونيالية التي تعيق السير نحو الإستقلال الإقتصادي والإعتماد على الذات.

والتخلف يعتبر في هذه النظرية ظاهرة مفروضة من الخارج على عكس نظرية روستو التي تؤكد على القيود الداخلية الخاصة بمحدودية الادخارات والإستثمارات.

[1]- العربي فاروق، النمو والتنمية من المنظورات الكلاسيكية والحديثة (مرجع سابق)، ص 90.

ويؤكد «سانتوس» بأن كل شكل من أشكال التبعية قد أخضع سيطرته على الهيكل الداخلي لبلدان الأطراف وهذا قد أصبح جزءا من علاقات التبعية التي عملت على إعاقة التنمية، أما آخرون فإنهم يركزون على اهتمامهم أكثر على الآليات الماركسية التقليدية التي بموجبها تعمل الرأسمالية بشكل عام والرأسمالية بشكل خاص على مساعدة الأغنياء في إستغلال الفقراء.

والتأكيد هنا على مصادرة وتحويل الفائض الاقتصادي الناجم عن العمل إلى مالكي رأس المال، وأن الشركات متعددة الجنسيات هي الوسيلة الحديثة لمصادرة فائض القيمة.[1]

9-نظرية التغير الهيكلي:

ترتكز نظرية التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الإقتصاديات المتخلفة تحويل هياكلها الإقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة تحضراً وتنوعا ويحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات، وتستخدم هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد والقياس الاقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها عملية التحول وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية هما نموذج «آرثر لويس» الذي يستخدم نموذج القطاعين وفائض العمل ونموذج «هوليس تشينري» للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية هما كالتالي[2]:

أ- نموذج آرثر لويس؛ والذي يعتبر من أهم النظريات الحديثة للتنمية في الدول النامية و يعتمد على العرض غير محدود للعمالة من خلال سحب نسبة من العمالة من قطاعات الإقتصادية إلى أخرى والنتيجة حدوث التنمية من خلال التغير الهيكلي في الاقتصاد.

ب- نموذج هوليس تشينري؛ فيلخص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخول الفردية وبين التغيرات الهيكلية في الإنتاج الإجمالي المحلي في هذه الدول.

[1]- فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 1438هـ 2017م، ص209.

[2]- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010، ص129.

ثانيا: مستلزمات التنمية الاقتصادية

تتمثل مستلزمات التنمية الإقتصادية في:

تجميع رأس المال: تتطلب هذه العملية وجود توفير حجم مناسب من الإدخارات الحقيقة بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الإستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الإستهلاك، ووجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى المسؤولية، إن الحاجة إلى تكوين رأس المال يجري تقديرها على أساس تقدير معدل نمو السكان وتحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف، وتقدير رأس المال إلى الإنتاج، أي نسبة الإستثمار والإنتاج الإضافي الذي يتم الحصول عليه نتيجة الإستثمار، وأن تقدير معامل رأس المال إلى الإنتاج يعد ضروريا في إطار ما سبق إلا أن المشكلة تتمثل في صعوبة تقديره نظراً لأن هناك وجهات نظر متباينة بصدد ذلك.[1]

الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب دورا مهما في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت و الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان وإنه هو من يرسم وينفذ عملية التنمية وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية، والعمل ليس هو عاملا رئيسيا من عوامل الإنتاج فحسب بل هو المستفيد الرئيسي من النمو ومن التنمية الإقتصادية ففي معظم البلدان النامية إن العمل هو من العوامل الإنتاجية الفائضة وأن عدم إستغلاله الأمثل سوف يخفض من مستوى الإنتاج وبالتالي إنخفاض مستوى معيشة، وكما إرتبطت التنمية الإقتصادية بتراكم رأس المال فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس مال البشري

[1] – علاء فرج الطاهر ، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1432-2011م، ص109.

والمرتبط أصلا بالتعليم والتدريب والتغذية والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية مما يؤدي إلى إستغلال كفؤ للموارد الإقتصادية وتتوزع الموارد البشرية إلى مجموعتين:

أ- مجموعة عرض العمل: والتي تتضمن إعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادية.

ب- مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل: وهؤلاء هم المدراء والمنظمون، ويطلق عليها القدرات الإدارية.[1]

الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل العناصر الأصلية التي تؤلف أو تكون الأرض وموارد الأرض، وهذه الموارد موجودة على الكرة الأرضية أو فوقها أو تحت سطح الأرض وتشمل كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار، وبصيغة أكثر تحديداً فإن هذه الموارد تشمل الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة مثل النفط والفحم واليورانيوم والغاز والمنتوجات المفيدة الأخرى مثل أحجار البناء والمياه الجوفية والتربة التي تزرع فيها النباتات وهذه تتغذى عليها الحيوانات، وكذلك التي توفر الأماكن أو المواقع للمباني وطرق وسكك الحديد والهياكل الأخرى، وتمثل هذه الموارد العنصر الرئيسي في مرحلة بداية النمو الاقتصادي، وهكذا في المرحلة الأولية للنمو الاقتصادي فإن الأرض الزراعية تساعد في البدء بعملية تكوين رأس مال إلى جانب مساعدة في البدء بعملية النمو الإقتصادي فإن الموارد الطبيعية إذا كانت متوفرة بكميات كبيرة يمكنها تستديم النمو في معدلات عالية، إن عملية التنمية في اللحظة التي تبدأ بعملية يمكن تعزيزها مع زيادة في كميات الغذاء لعدد متزايد من العمال الذين يعملون في نشاطات غير زراعية وكذلك عرض المواد الخام للصناعات.[2]

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص137.

[2]- محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص54.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

تسعى الدول النامية إن لم يكن كلها للبحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيله مكمله للإستثمار المحلي.

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية

ومن المعلوم أن الدول المتخلفة تتصف بانخفاض معدلات الادخار المحلي بها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي يصعب تأثير ايجابيا في الأجل القصير ومن ثم بات من الأمور الواضحة وجود قيود على إمكانات زيادة معدل الإدخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية الإنطلاقية في المراحل الأولى للتنمية، ومن هنا يصبح اضطرار هذه الدول الإستعانة برأس مال أجنبي لدى النقص أو الفجوة الحادثة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها المراحل الأولى للتنمية أمرا حتميا، فطبقا لمبادئ المحاسبة الوطنية التي تنقص على أن فجوة الموارد المحلية (الإدخار والإستثمار) لابد أن تتساوى مع فجوه التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) منظور إليها في أية فترة سابقة بمعنى أن:[1] (الإستثمار-الإدخار)=(الواردات-الصادرات)

حيث توصلنا في نموذج الفجوتين (الفصل الثالث) إلى العلاقة التالية:

$$I - S = M - X = F$$

وهذه العلاقة الأخيرة تعني بكل بساطة أن الإستثمارات التي ينفذها الإقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية ولابد وأن يمول عن طريق إنسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة يتضح أن حتمية التمويل الخارجي إنما تنشا لقصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الإستثمارات المطلوبة وقصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات وتغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية إضافية.

[1] -منصور الزين، مرجع سابق، ص320-ص321.

المطلب الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

يمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عدة صور من أبرزها تحفيز التقليد وتنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة، وكذلك انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تمتلكها من جزاء حيازة التكنولوجيا بواسطه تقدم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف.[1]

ويتوقف محتوى عمليات نقل التكنولوجيا التي تتم بفضل الإستثمار الأجنبي المباشر من الشركة متعددة الجنسيات إلى أحد فروعها في البلد المضيفة على عدد من العوامل من بينها:

- خصائص المجال الانتاجي الذي يقبع ضمنه الإستثمار.

- الشروط القائمة في الإقتصاد المضيف من تشريعات وقوانين تحكم التنافس تحمي الملكية ولتوظيف مهارات البشرية.

- استراتيجية الشركة الأم التي تحكم مسار التطور التكنولوجي الذي تلتزم به.

المطلب الثالث: استثمارات الأجنبية وزياده الإستهلاك

إن قيام مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الإستهلاكية وهذا يؤدي إلى جانب نقل أنماط الإستهلاك السائد في المجتمعات المتقدمة إلى زيادة الإستهلاك في البلدان المستضعفة للاستثمارات الأجنبية.

كما أن يوجد الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يؤدي جانب أنماط من الإستهلاك لا تتوائم وخصائص البلدان النامية ومتطلبات التنمية فيها ويرجع ذلك إلى ما تقوم به الشركات الإستثمارية الأجنبية من ممارسات وأنشطة تسويقيه من شأنها ترويج أفكار جديدة وأنماط جديدة إلى

[1]-عطيف الحاج العيد، مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص66.

الإستهلاك وزيادة رغبة أفراد المجتمع وبخاصة القادرين منهم على التغير وإنتاج سلع استهلاكية بدلا من إنتاجية الأمر الذي يؤدي ارتفاع معدل إستهلاك ولا شك أن ارتفاع معدلات، والميل الحدي إلى الاستهلاك تؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للإدخار، مما يترتب عليه بالتالي التأثير على تمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلدان النامية، فضلا عن استمرار اعتماد هذه البلدان على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات والنتيجة الطبيعية والمتوقعة لكل هذه الأثار، هي انخفاض الكفاءة الإقتصادية للبلدان النامية.[1]

[1] – نزيه عبدالمقصود محمد مبروك، آثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، سنة2013، ص490.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذه الدراسة إلى محاولة إبراز التنسيق التاريخي الذي مر به مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر بداية من مفهوم الإستثمار ومراحل تطورات وإبراز أهم أشكاله ودوافعه ومحدداته ليتبلور مفهوم التنمية الاقتصادية الذي اتفق أنه التنمية الاقتصادية هي تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود إلى الثبات إلى حاله الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة للاقتصاد الوطني.

ومن هنا لابد للدول النامية معرفة كيفية استغلال مواردها بطريقة مثلى تحقيق لها نمو اقتصاديا تتبعه لتنمية اقتصادها.

مع العلم أن الاستراتيجية التنموية في عالم متغير تشكل من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال فتح الأسواق للتنافس تماشيا مع الإطار العالمي.

الفصل الثاني

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر

تمهيد:

تعددت الطرق والمقاييس التي قامت بقياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فمنهم من وجد علاقة فردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وبين النمو الإقتصادي ومنهم من وجد علاقة عكسية، ونرى في معظم الدراسات التي تخص أثر الإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول النامية، فقد كانت النتائج أغلبها تشير إلى أثر موجب، وفيما يخص الجزائر فسنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة أهم التطورات التي تبين مسار تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وأثره على النمو الإقتصادي وعرض الإطار القانوني المنظم للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعرجنا على التوزيع القطاعي للإستثمار.

المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار التشريعي والسياسة المتعلقة بالاستثمار في الدولة الجزائرية

عرف تطور قانون الإستثمارات في الجزائر ثلاث فترات: الستينيات، الثمانينيات، والتسعينيات.

أولا: فترة الستينيات[1]

تبنت الجزائر قانونين يتعلقان بالإستثمارات.

أ- قانون الإستثمار الصادر في 1963:

كان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا وقد حولهم ضمانات، يعد الضمانات عامة، يستفيد بها كل المستثمرون الأجانب وبعض الضمانات خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

1-الضمانات العامة: وهي أربعة:

-حرية الإستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية (المادة 3)

-حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسة (المادة4)

-المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية (المادة 5)

-أخيرا، هناك ضمان ضد نزع الملكية، لا يكون نزع الملكية ممكنا إلى بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستمرة يؤدي إلى تعويض عادل.

2-المؤسسات المتعددة:

تتمتع هذه المؤسسات بضمانات عامة

تعتمد المؤسسات القديمة إلى تقوم باستثمارات جديدة والمؤسسات الجديدة بقرار المعني، بعد أخذ رأي لجنة وطنية للإستثمارات يترأسها مدير عام للتخطيط والدراسات الإقتصادية.

[1]- عليوش قربوع كمال: قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 6.

3- المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية:

يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي تشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات على أن ينجز هذا الإستثمار في قطاع يتم بالأولوية أو في منطقة تعطي لها الأولوية أو أن ينشئ الإستثمار أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين.

ب-قانون الاستثمارات الصادرة في 1966

بعد فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة الواردة في عرض الأسباب.

ثانيا: القوانين الصادرة خلال مرحلة الثمانينيات[1]:

بعد أن كان المشرع الجزائري في فترة الستينيات يجمع بين تنظيمه للنشاط الاستثماري العمومي والخاص في قانون واحد، تخلى عن هذا التوجيه خلال فترة الثمانينيات، محاولا استدراك ما شاب القانون الملغي رقم 66-277 المتضمن لإستثمار من نقص وعدم فاعلية الناحية الواقعية وتعويضه بالقانون رقم 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني والقانون 82-13 الذي يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها.

- الاستثمار في إطار القانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982:

في إطار سياسة إصلاح التسيير التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية صدر القانون 82-11 بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني والذي عمل على تنظيم الاستثمار الخاص الوطني ومجاله وشروطه.

ويخضع له كل مشروع استثماري بشرط أن يقل رأس ماله عن 30 مليون دينار جزائري يبادر به شخص أو عدة أشخاص طبيعيون، ذو جنسية جزائرية ومقيمون في الجزائر، وقد حدد المشرع

[1]- جماعي دولي محكم، قانون الاستثمار في الجزائر بين الواقع ورهانات المستقبل، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2022، ص 23.

الجزائري بموجب المواد من 3 إلى 7 بموجب القانون 83-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني ومجالات الاستثمار التي تخرج عن نطاق تطبيقه وهو كل الاستثمارات المتعلقة بالقطاع الفلاحي الخاص وتجارة التجزئة الذين لا يخرجان عن القوانين الجارية بها العمل.

– الاستثمار في إطار القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1983:

رأينا فيما سبق أن المشرع الجزائري كان يجمع بين النشاط الاستثماري العمومي والخاص الوطني منه والأجنبي والمختلط في قانون واحد كما ورد في القانون 63-277 السابق الذكر، بينما هدف المشرع الجزائري من خلال إصدار القانون 82-13 المتعلق بتأسيس شركات الاقتصاد المختلط وسيرها إلى تنظيم النشاط الاستثماري الأجنبي حيث يجدد هذا القانون، بموجب مادته الأولى للإطار الذي يحول في نطاقه أو عدة مؤسسات أجنبية وبين ذلك حيث أخضع هذا النوع من الشركات وسيرها للقواعد الواردة في القانون التجاري ما لم ينص القانون صراحة على خلاف ذلك.

–الاستثمار في إطار القانون رقم 88-25 المؤرخ 12يوليو 1988:

تميزت سنة 1988 بصدور عدة قوانين متزامنة، تشمل جلة من الاصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت على ما يعرف بالمؤسسات العمومية الاقتصادية بعد التخطي على المؤسسات الاشتراكية وذلك تماشيا مع سياسة المنافسة الذي يعتمد عليها نظام اقتصاد السوق، فمنحت المؤسسات العمومية الاستقلالية بإبعادها عن الوصاية الوزارية وإخضاعها لقواعد القانون التجاري مع ذلك نجد الاحتكار الدولة لأغلبية مجالات النشاطات الاقتصادية والتي تعتبرها نشطات استراتيجية، تعد القطاع الخاص الوطني والأجنبي من هذا الاستثمارات.

ثالثا: فترة التسعينيات:

صدور قانونان في هذه الفترة أبرمت الجزائر اتفاقية مغاربية حول الاستثمارات واتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول.

1-قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض[1]:

نص هدا القانون على الإستثمارات وهو ليس بقانون استثماري هذا وقد نصت 183 على أنه:

يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني يحدد مجلس النقد والقرض بموجب نظام يصدره كصيغة إجراء هذه التمويلات مع مراعات حاجات الإقتصاد الوطني في هذا المجال.

-إحداث وترقية الشغل.

-تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين.

-شراء وسائل تقنية وعملية واستغلال الأمثل محليا لبراءات الإختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للإتفاقيات الدولية.

جاء في المادة 181:

"يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي ومعنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الإقتصادي خارج القطر الجزائري".

وفي المادة 182:

"يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز لنشاطه الاقتصادي في الجزائر."

وعلى هذا الأساس، يأخذ هذا القانون جنسية رأس المال لا بجنسية الأشخاص وقد كرس عددا من المبادئ تتمثل في:

[1]- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، مرجع سابق، ص 11.

– المبدأ الأول: هو حرية الاستثمار، غير أن القانون وكما جاء في قانون 1966 ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها على أن يحدد ذلك بنص تشريعي، كما أن القانون حدد شروط تدخل الرأسمال الخاص.

–المبدأ الثاني: هو حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، وفي مدة شهرين، أنه يتم ذلك بعد 60 يوم من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.

–المبدأ الثالث: هو الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، تجدر الملاحظة إلى أنه في التاريخ الذي صدر في هذا القانون، لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

المبدأ الرابع: هو تبسيط عملية قبول الاستثمارات يخضع ذلك على الرأي بالمطابقة ليقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض يبث في الملف خلال شهرين.

2- قانون رقم 12/93:[1]

إذا كان هذا القانون يكرس التوجيهات الجديدة للجزائر في المجال الإستثمار الأجنبي فإنه يقتصر على الإستثمار المنجز بواسطة حصص من رأس مال أو حصص عينية ويستبعد الأشكال الجديدة للاستثمار والتي تتم في شكل خدمات وبدون رأس مال، أما الإمتيازات الجمركية والضريبية الواردة فيه، فإنها موجهة للاستثمار التي تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني.

رابعا: فترة الألفينيات

1–الأمر رقم 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار

أن ما جاء به الأمر رقم 01–03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عملية وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسع القدرات الإنتاجية أو إعادة

[1] – عيبوط محمد علي، الإستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص142.

هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخصخصة والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة، والجديد في هذا القانون مايلي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

- إلغاء التميز ما بين القطاع العام والخاص.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع الإداري في خدمة المستثمرين الوطنين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار[1].

2-الإستثمار في إطار القانون16-09 المؤرخ في 03 أوت2016.

حدد المشرع الجزائري نطاق تطبيق القانون رقم16-09 المتعلق بترقية الإستثمار، في مادته الأولى التي جاء فيها: "يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية لإنتاج السلع والخدمات"، كما عرفت المادة 02 من نفس القانون الإستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

1-إقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل.

2-المساهمة في رأسمال الشركة[2].

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1]- منصور الزين، مرجع سابق ذكره، ص 98.

[2]- جماعي دولي محكم، نظام الحماية القانونية للاستثمار في الجزائر، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2022، ص 117.

الجدول رقم (2-1) أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليار دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	560	61.9	2050290	81.3	87580	60.9
البناء والأشغال العمومية	150	15.7	199519	3.2	64071	17.9
الخدمات	145	15	130980	5.2	64071	10.3
النقل	34	2.8	21966	0.7	9510	1.8
السياحة	20	2.1	123650	5	9492	5.7
الزراعة	16	1.4	5780	0.2	8798	0.4
الصحة	8	0.6	13572	0.5	7196	1.66
الاتصالات	1	0.1	98441	3.5	6800	1.1
المجموع	934	100	2644198	100	223289	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع 560 مشروعا بقيمة قدرت ب 2050290 مليار دينار جزائري[1].

الأمر الذي يساهم في خلق مناصب شغل ب 81500 منصب شغل ويرجع ذلك إلى توفير تكنولوجيا عالية في هذا القطاع، بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العادية وخاصة في قطاع المحروقات، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب150 مشروعا بقيمة قدرت ب199519 مليار دينار جزائري وتعد هذه القيمة ضئيلة بالنظر إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استيعاب رأس مال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر.

[1]- اللبي عبد القادر وأخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصاد الجزائري، مذكرة الماجستير، جامعة الشهيد، لخضر الوادي، 2021/2020، ص 57-58.

وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة ب145 مشروعا بقيمة 130980 مليار دينار جزائري، ثم قطاع النقل ب34 مشروعا بقيمة 21966 مليار دينار جزائري في حين يلاحظ أن قطاع السياحة استقطب سوى20 مشروع بقيمة 123650 مليار دينار جزائري على الرغم من إمكانيات السياحة الهامة التي تتمتع بها الجزائر يليها قطاع الزراعة إن لم يستقطب سوى 16 مشروعا بقيمة 5780 مليار دينار جزائري بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والإقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة 8 مشاريع بقيمة 13572 مليار دينار جزائري.

وهذا المشاريع قليلة وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية ليحل قطاع الإتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 98441 مليار جزائري، نظرا لقلة التحفيز مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الإستثمار في هذا القطاع.

الجدول: رقم (2-2) تطور الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة (2011-2019).[1]

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإستثمارات المحلية	الإستثمارات الأجنبية	النسبة %
2011	7780	23	0.29
2012	7698	17	0.22
2013	8830	65	0.73
2014	9799	105	1.06
2015	7838	112	1.4
2016	7015	170	2.36
2017	4941	116	2.29
2018	4105	91	2.16
2019	1791	0	0
المجموع	59797	699	1.15

المصدر: من إعداد الطالبين على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

تمثل قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تقدر ب699 مليون دينار جزائري خلال الفترة (2011-2019)

[1]-راشدة بورزامة، غالية بلخلفة، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ....المحلية، مذكرة شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021، ص56

الجدول رقم (2-3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2019)[1]

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة(مليون دولار)	1113.1	1065.0	637.9	881.9	1145.3	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8	2301.2
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
القيمة (مليون دولار)	2580.6	1499.4	1696.9	1506.7	-584.5	1636.3	1232.3	1466.1	1381.9	

المصدر: جداول الإستثمار الأجنبي المباشر المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات الكويت 2018 ص60.

لم تعرف الفترة (2012-2017) تغيرات كبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حيث عرفت هذه الفترة زيادة في التدفقات السنوية ولو بنسب قليلة باستثناء سنة 2015 التي عرفت تراجع مقارنة بالسنة السابقة بسبب إنخفاض أسعار البترول، وبلغ معدل نمو التدفقات (22%) خلال سبعة سنوات ارتفعت من 63،23 مليون دولار سنة 2012 إلى 29.05 مليون دولار سنة 2017.

[1]-عمام دقيش، محمد بوردرودة، تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة شهادة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019-2020، ص84.

الجدول (2-4) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	GDP بالأسعار الجارية (الدولار الأمريكي
2000	54.749
2001	54.745
2002	56.761
2003	67.864
2004	85.327
2005	103.198
2006	117.027
2007	134.977
2008	171.001
2009	137.054
2010	161.207
2011	200.251
2012	209.016
2013	209.755
2014	213.810
2015	166.979
2016	160.039
2017	167.390
2018	173.755
2019	169.267
2020	147.323

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على البنك الدولي في سنة 2014 كانت الأسعار الجارية هي النسبة الأكبر من كل السنوات سنة 213.810.

ثانيا: تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر

عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تقلبات واضحة وذلك راجع إلى عدم اتباع الجزائر أنداك ساسة تهدف لرفع معدل النمو الإقتصادي.

الجدول: رقم (2-5): تطور نسب التشغيل حسب القطاعات (2001-2018)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فلاحة	21.06	26.33	21.13	20.74	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11
صناعة	13.82	9.22	12.03	13.60	13.16	14.25	11.96	12.48	12.61
البناء والأشغال	10.44	15.74	11.97	12.41	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14
تجارة وخدمات	54.68	48.70	54.87	53.25	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
فلاحة	1167	10.77	8.97	10.58	8.8	8.7	7.98	10.1	9.7
صناعة	13.73	14.24	13.12	13.04	12.6	13.0	13.51	13.8	13.1
البناء والأشغال	19.37	16.92	16.35	16.6	17.8	16.8	17.5	17	16.1
تجارة وخدمات	55.23	58.37	61.55	59.8	60.8	61.6	61.04	59.1	61.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 1962-2011.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع التجارة والخدمات يحتل الريادة في التوظيف إذ يستحوذ على أكثر من نصف الطبقة المتشغلة، وهذا راجع إلى تشجيع الحكومة الشباب إلى إقامة المشاريع الإستثمارية، حيث اتجهوا إلى المشاريع إلى المشاريع الخدماتية بصورة ملفتة كنقل، المطاعم والإعلام الآلي، ويجدر الإشارة إلى أن خدمات السياحة لاتزال تعاني من التدهور، يأتي في المرتبة الأولى قطاع الفلاحة وذلك خلال الفترة (2001-2006) لكن ابتداء من سنة 2007 جاء قطاع البناء والأشغال ليحتل المرتبة الثانية وهذا راجع إلى الورشة الكبيرة التي فتحتها الجزائر.[1]

في إطار برامج الاستثمارات العمومية وبالمقابل شهد كلا من قطاع الفلاحة والصناعة تراجعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة وهذا يدل على ضعف الجاذبية في هذين القطاعين وتناقص نموها،

[1]- بوحصان لامية، دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على متغيرات مرجع كدور للإقتصاد الجزائر، شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022/2021، ص184، ص185.

وبالتالي لا بد من إعادة النظر في الإستراتيجيات التنموية وهذا يدل على ضعف الجاذبية في هذين القطاعين وتناقص نموها وبالتالي لابد من إعادة التطرق في الإستراتيجيات الخاصة بهما.

إنخفضت البطالة في الجزائر بشكل كبير، ومع ذلك بقي معدلها مرتفع إذا ما قرن بالمتوسط العالمي البالغ 5.9% إن إنخفاض معدل البطالة لا يمكن أن يفسر دوما بأداء أفضل في سوق العمل في الجزائر، حيث أدى انخفاض كبير في معدلات الخصوبة إلى تباطئ نمو السكاني ممن هم في سن العمل، كما لا يزال العمالة غير الرسمية وأنشطة القيمة المضافة تشكل نسبة كبيرة من فرض العمل في الجزائر، في حين وفر القطاع الصناعي عدد أقل من الوظائف الجديد، بالرغم من إنخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة لا تزال البطالة في صفوف الشباب مرتفعة.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر وأهم معوقاته.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000\2021

الجدول رقم (2-6): يمثل الجدول تطورات معدلات نمو الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإقتصادي في الجزائر.

البيان / السنة	معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر%	معدل نمو الإقتصادي%
2000	0.50	3.80
2001	2	3
2002	1.90	5.60
2003	0.90	7.20
2004	1	4.30
2005	1.10	5.90
2006	1.60	1.70
2007	1.20	3.40
2008	1.50	2.40
2009	2	1.60
2010	1.40	3.60
2011	1.30	2.90
2012	0.70	3.40
2013	0.80	2.80
2014	0.70	3.80
2015	-0.30	3.70
2016	1	3.20
2017	0.70	1.30
2018	0.80	1.20
2019	0.80	1
2020	0.80	-5.10
2021	0.50	3.50

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على البنك الدولي.

من خلال الجدول (1-2) يتبين أن الإقتصاد الجزائر من خلال معدل النمو الإستثمار الأجنبي المباشر قد حقق معدلات نمو غير مستقرة غالبا ما كانت إيجابية ومتراوحة بين أدنى قيمة 0.30 سنة

2015 وأعلى قيمة ب1.90 سنة 2002، وأحدث قيمة ب 0.5 سنة 2020 وذلك جراء التوزيع القطاعات للإستثمار الأجنبي المباشر المتاحة في الجزائر.

وبالنسبة إلى تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر كانت أغلبها غير مستقرة ومتراوحة بين أدنى قيمة ب 5.10- في سنة 2020 وأعلى قيمة ب7.20 سنة 2003 وأحدث قيمة في سنة 2021 قدرت ب3.50 للنمو الإقتصادي وذلك يبقى قطاع المحروقات أكثر إستقطابا للتدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر عن باقي القطاعات الأخرى في الجزائر.

المطلب الثاني: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب التعرف على معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2-1 المعوقات القانونية والإدارية للإستثمار الأجنبي المباشر[1]

سوف نعرض فيما يلي أهم هذه المعوقات:

-تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها وتضاربها أحيانا، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون ويفتح مجال الإجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى تنفير المستثمرين.

- عدم استقرار القوانين المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر.

- قد تتضمن التشريعات المنظمة للإستثمار بعض القيود القانونية التي تحد من إنشاء مشاريع استثمارية، كاشتراط وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة من المشروع (قاعدة 51/49 مثلا) أو اشتراط توظيف الأكثر من الأيدي العاملة في مشروع من مواطن الدولة.

- قيام الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبا على المستثمرين، كقيامها بإجراء تأميمي كحق الشفعة مثلا.

[1]- بوثقاب مخطار، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات، العدد الثالث مارس 2018، جامعة غرداية، الجزائر، ص109.

أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الإستثمارات الأجنبية، وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خفية على أموالهم وتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة.

– تعدد الجهات المشرفة على الإستثمار وازدواجية الإختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد.

– تتسبب البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه.

– الفساد الإداري وافتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة.

–إنعدام التنسيق والتفاهم بين العاملين مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين وهذا لا يشجع على جذب الإستثمارات.

2–2 المعوقات السياسية والأمنية:[1]

من الناحية السياسية يمكن أن نشير إلى جانب الأمن ودوره الفعال في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر الأخطار الأمنية من المؤشرات الأساسية في برنامج مناخ الإستثمار، حيث أن ضعف الإستقرار السياسي والأمني يجعل المستثمرين يقومون بتقليص إستثماراتهم أو بالإنسحاب الكلي من الساحة الإستثمارية.

ففي الجزائر ولفترة غير بعيدة سيطرت على التطورات السياسية ظاهرة الإضطرابات الأمنية والتي أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن حجم هذه الأخيرة في سنة 1993 و1994 و1995 كان معدوما، حيث تم تشويه صورة الجزائر الإقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، وقد نتج عن هذه الحالة خسائر مادية فادحة لحقت بالممتلكات الخاصة

[1] – محمد خليل بوحلاس، معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، سنة 2008–2009، ص147.

والعامة، فقد تم تحطيم ما لا يقل عن 3000 مؤسسة منها 1060 مصنع إحالة ما يقارب نصف مليون على البطالة وهذا في مدة لا تزيد عن 6 سنوات.

وخطر للوضعية السياسة والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، فإن أهم هيئات ضمان الإستثمار وعلى رأسها الكوفاس، من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين مجموعة الدول ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا برفع علاوات تأمين الإستثمارات ضد المخاطر السياسية، هذا لا يعني أهمية الاستقرار السياسي يؤدي إلى استقرار كافة مؤسسات الدولة وبالتالي إعطاء حماية أضمن لمصالح المستثمرين الأجانب.

2-3 المعوقات الأخرى للإستثمار الأجنبي المباشر:[1]

هناك مجموعة من العراقيل والعوامل الإقتصادية التي تدعم جهود إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة كونها تشكل أسبابا مانعة من الدخول في مشاريع منتجة بالجزائر نذكر منها:

أ-مشكل العقار:

من الضروري لأي مستثمر يريد إنجاز إستثمار دائم أن يملك عقارا يحقق عليه مشروعه، إذ يجنيه تكاليف الكراء ويتضمن لننفسه حرية إستغلاله تبعا لمتطلبات الإستثمار، كما يبعده عن الخلافات القضائية التي نشأ عن تعدد الملاك أي بعبارة أخرى سيدعم ملكية المشروع في الجزائر ومهما كانت طبيعة المشروع الإستثماري أو ميدان نشاطه، فإن المستثمر الأجنبي يلقى مشاكل عويصة مع قضية العقار.

ب-مشكل سوق رأس المال:

في الحقيقة هذا المشكل هو مشكل تمويل، فحتى وإن كانت بيئة الأعمال في الجزائر قد تدعمت ببنوك جديدة في القطاع الخاص، لكنها كمثيلتها في القطاع العام لم تشرع بعد في التكفل

[1]- قيبو اسمهان، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، معوقات وتحديات مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 113، سنة2019، ص 169-170.

بالإستثمارات الثقيلة فإلى جانب وجود نظام مصرفي يقدم قروضا لتمويل المشاريع، يحتاج المستثمر لأن يجد تمويلا مباشرا لدى السوق مالية تتيح إمكانية الإستفادة من الإدخار العام عبر اقتناء الأسهم والسندات، وقد حاولت السلطات الجزائرية مثل هذه السوق من خلال إنشاء بورصة الجزائر تتضح أنها لاتزال عاجزة عن تقديم أية إضافة في ترقية الإستثمارات.

ج–مشكل البيروقراطية:

تعرف الإدارة الجزائرية بثقلها وجمودها وما يترتب عن ذلك من سوء سير الأعمال والنشاطات الإقتصادية والمالية، فكل الهيئات والتنظيمات الإقتصادية وغيرها من الإدارات تهرب المستثمرين بعد أن يكونوا حاولوا جاهدين إيجاد طريقة أو سبيل للتكيف مع هذه الضغوط وقد ذهب العديد من المسؤولين إلى القول بأن وكالة ترقية الاستثمار نفسها.

د– الضرائب: رغم الامتيازات الضريبية المعدلة في القوانين الجزائرية إلا أنها مازالت تبدو مرتفعة على المستوى العالمي، حيث تتغير الحوافز الضريبية الجزائرية ضعيفة بالمقارنة ببعض الدول العربية.

هـ–اللوائح التنظيمية:

تحسنت قوانين الجزائر فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسمح للأجانب بتحويل الأرباح إلى الخارج غير أن ثقل وتعقد الاجراءات الإدارية والبيروقراطية يعيق إنشاء المشاريع الاستثمارية.

و–الفساد:

ينتج من البيروقراطية والروتين الإداري وكذا انعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثماري مما يؤدي في النهاية إلى انتشار الرشوة، وحسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات كما احتلت الجزائر سنة 2016 المرتبة 108 عالميا في مؤشر الفساد حسب المنظمة الشفافية الدولية.

ي- مشكلة التمويل:

هذا عائق سببه المباشر تخلف النظام البنكي الجزائري وسيطرة القطاع العمومي وهيمنته وغياب مصادر تمويلية أخرى، فعدم فعالية بورصة الجزائر جعل من عملية تمويل المشاريع الاستثمارية جد بطيئة حيث اقتصرت فقط على القروض الممنوحة من طرف البنوك.

خلاصة الفصل:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات الجديدة التي احتلت مكانة مرموقة في أولويات الدول والمؤسسات الإقتصادية وعلى هذا الأساس برز دور دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية. والجزائر من هذه الدول التي تجتهد على توفير محيط مناسب وملائم للاستثمار ودعم الهياكل القاعدية له من خلال توافر آليات مشجعة لهذه الاستثمارات وتعمل على اصدار قوانين وتشريعات ومنح ضمانات والحوافز والامتيازات، فالحكومة الجزائرية لعبت دورا كبيرا في خلق البيئات المناسبة لنجاح مناخ الاستثمار وتفعيله في استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الخـــاتمـــــة

الخاتمـــة:

تطرقت الدراسة إلى محاولة تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الإفرازات الناشئة عن الانفتاح للاقتصاديات النامية على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، والتي تمارس أثار ملموسة على الجوانب المختلفة لتنمية الاقتصادية في الدول المضيفة وقبل التفصيل في مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كان لابد من التعرض على أهم أدبيات المهتمة بالخوض في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وللمزيد من الإحاطة بموضوع الدراسة تم التعرض إلى التنمية الاقتصادية وما أضافته من معاني للبعد الاجتماعي على وجه الخصوص، حيث تناولت ضرورة ظهور أثار النمو الإقتصادي على الظروف المعيشة للمجتمع بما في ذلك تزايد الدخل الفردي وما يرتبط به من التنمية الاقتصادية.

ومن خلال تناول الجوانب النظرية والتطبيقية لمناخ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية على مستوى الدول النامية بالإضافة إلى نتائج قياس التنمية الإقتصادية من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر.

الفرضية الرئيسية:

ويتم على الإجابة على الفرضيات كتالي:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية في الدول النامية إذ ساهم في زيادة فرص العمل وتدريب العمالة وكسبها مهارات وكفاءات وتحسين ميزات المدفوعات والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وقد اتبعت سياسة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي وتبنت نظاما قانونيا ومؤسساتيا يشمل الحجر الأساسي، قد بقي محصورا في قطاع المحروقات فقط وهذا لا يسمح بتحقيق التوازن بين القطاعات وقد يخلف أثار سلبية في زيادة معدل التضخم لتحويل الأموال زيادة الاستهلاك، انتشار السلوك البيئي.

الفرضية الأولى: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر، وهو يتخذ عدة أشكال من حيث الملكية ومن حيث طبيعة النشاط الاقتصادي، وله عدة محددات من حيث إختيار الشركات الأجنبية لمواقعها الاستثمارية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، اتضح لنا أن هذه اصلاحات غير كافية حيث لا تزال هناك أثار سلبية كبيرة وامتيازات قليلة فبالنظر لسياسة التحفيز على الإستثمار تبين أن مناخ الإستثمار مازال غير ملائم، فبالرغم من نسبب المتزايدة لتدفقات رؤوس الأموال فالسنوات الأخيرة وذلك نتيجة ضعف البنية التحية وتعدد القوانين والمراسيم وعدم وضوحها.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تتمثل التنمية الاقتصادية في مجموعة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استنادا إلى قواه الذاتية وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع صمان تواصل هذا النمو وتوازنه لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية، حيث يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما على إقتصاد البلد المضيف، حيث دورا هاما في تحسين نوعية منتجات الخدمات وتكوين اليد العاملة وهذا ما يؤكد صحة فرضية الثالثة.

وعلى ضوء هذه الدراسة يمكن تقديم بعض النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

-يعد الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة بديلة لتمويل الإقتصاد من جهة وفرصة لتوظيف اليد العاملة من جهة أحرى.

-ارتكاز معظم المستثمرين الأجانب على قطاع المحروقات وهذا لا يسمح لإحداث توازن قطاعي.

-وجود علاقة إيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية في الجزائر ينتج عنها نقل التكنولوجي وتحسين معدل النمو.

-تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عرف تذبذبات حادة وعدم استقرارها من سنة إلى أخرى وذلك راجع إلى معوقات قانونية وتشريعية.

-الإستثمار الأجنبي المباشر ضعيف في الجزائر ومحدود من حيث النوع والقيمة.

-التحفيزات والتشجيعات الجمركية لا تكفي وحدها إلى إستقطاب رأس مال أجنبي ما لم يصاحبها قرار في الواقع الإقتصادي والسياسي.

-رغم كل الجهود المبذولة إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول الضعيفة في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر.

-يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الإقتصاد الوطني.

التوصيات:

- تهيئة مناخ استثماري تنافسي عن طريق إصلاح النظام القانوني وتحسين وتطوير هياكل قاعدية ضرورية لعملية الإستثمار.

- التنسيق بين مختلف القطاعات لتحقيق التوازن المالي.

- تشجيع البنية التحتية الأساسية لممارسة الإستثمارات وخاصة الإستثمارات السياحية.

- إعادة النظر في قاعدة الشراكة 51-49% والتي تعد معوقا للمستثمر الأجنبي وتعديلها من أجل جذب المستثمرين الأجانب.

- توفير الاستقرار الاجتماعي والأمني والسياسي للمستثمرين الأجانب في الجزائر.

- التشجيع على الإستثمار لأنه يؤكد في زيادة كفاءة اليد العاملة واكتساب الخبرات والمهارات الفنية.

أفاق الدراسة:

وعلى ضوء التوصيات يمكن اقتراح بعض الأفاق:

- أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية.
- إبراز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات المتاحة.
- أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

المصـــادر والمراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1. أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والإقتصادية في الوطن العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن_عمان،هـ1435-2014م .

2. أشرف السيد أحمد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013 .

3. اشواق بن قدور ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

4. جماعي دولي محكم، قانون الاستثمار في الجزائر بين الواقع ورهانات المستقبل، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2022.

5. جماعي دولي محكم، نظام الحماية القانونية للاستثمار في الجزائر، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2022.

6. حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، جامعة بغداد، سنة 2006.

7. خالد حسن أحمد لطفي، مفهوم الأمن القانوني ودوره في تشجيع وتنمية الاستثمار الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، سنة 2022.

8. خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.

9. سلمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

10. سهيلة فريد النباتي، التنمية الإقتصادية دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

11. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 1433هـ-2013م.

12. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

13. العربي فاروق، النمو والتنمية من المنظورات الكلاسيكية والحديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1441هـ-2020م.

14. علاء فرج الطاهر ، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1432-2011م.

15. على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

16. عليوش قربوع كمال: قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

17. عيبوط محمد علي، الإستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.

18. فارس رشيد البياتي، مفاهيم وإتجاهات إستراتيجية في التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار السواقي العلمية، عمان ، 2015.

19. فرهاد محمد على الأهدن، التنمية الإقتصادية من المنظور الإسلامي، مؤسسة دار التعاون للنشر والتوزيع، القاهرة.

20. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

21. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،1436هـ-2015م.

22. فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 1438هـ 2017م.

23. كامل البكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

24. كمال جميل الريضي، الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية، شركات المهندس زياد المناصير ، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

25. ماجد أحمد عطاء الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2010.

26. محمد القاسم، الإستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، سنة2011.

27. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010.

28. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

29. منصور الزيف، تشجيع الاستثمار وأثاره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2012.

30. منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

31. نزيه عبدالمقصود محمد مبروك، آثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، سنة2013.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ/أطروحات الدكتوراه:

32. بوحصان لامية، دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على متغيرات مرجع كدور للإقتصاد الجزائر، شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022/2021.

33. دواح بالقاسم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة دكتورة علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3،2009- 2010

ب/ رسائل الماجستير

34. جمال منصور، الاستثمار الأجنبي المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، 2014-2013.

35. دريس رشيد، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، مذكرة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2012-2013.

36. عبدالله بن صفي الدين، انعكاسات الأزمة العالمية 2008 على الاستثمار الأجنبي المباشر والوطن العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2014-2013.

37. اللبي عبد القادر وأخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصاد الجزائري، مذكرة الماجستير، جامعة الشهيد، لخضر الوادي، 2021/2020.
38. محمد خليل بوحلاس، معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، سنة 2008-2009.
39. نشاد عز الدين، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجيستر في علوم تسيير، جامعة خميس مليانة، 2000-2014.

ج/مذكرات التخرج

40. بن سعيد توفيق، مؤهلات وحوافز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماستر كلية العلوم التجارية ولاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، سنة2011-2012.
41. عطيف الحاج العيد، مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015.
42. عمام دقيش، محمد بوردرودة، تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019-2020.
43. راشدة بورزامة، غالية بلخلفة، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ....المحلية، مذكرة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021.

ثالثا: البحوث والمقالات:

44. أسماء سي علي، واخرون القاعدة الإستثمارية 49%-51% ودورها في تعطيل الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حلال الفترة (2000-2019) جامعة شلف، الجزائر، 2021/01/21.
45. بن يطو محمد، الإستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الأغواط.
46. بوثقاب مخطار، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات، العدد الثالث مارس 2018، جامعة غرداية، الجزائر.
47. قيبو اسمهان، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، معوقات وتحديات مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.
48. محمد البركة، تقسيم أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجزائر، جامعة الجزائر، سنة 2013-2014.